العلوم الاقتصادية
العدد الخامس والسبعون/ المجلد التاسع عشر/ كانون الاول 2024

الاستثمار الخارجي وأثره على القطاع المصرفي في العراق بعد العام 2003

المدرس المساعد محمد عبد الصاحب جعفر
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثانية

تواريخ البحث
تاريخ تقديم البحث : 2024/6/5
تاريخ قبول البحث :2024/7/15
تاريخ رفع البحث على الموقع:
2024/12/15

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة الى تحليل عوامل قبول التكنولوجيا المؤثرة في نظام الدفع الالكتروني ومعرفة أثر كل عامل من هذه العوامل في نظام الدفع الالكتروني وتحديد البنية التحتية المناسبة لنظام الدفع الالكتروني التي ينبغي على المصارف توفيرها. تكونت هذه الدراسة من 7 فرضيات واعتمدت التصميم الاستطلاعي من خلال توزيع الاستبانة على عدد من الموظفين والبالغ عددهم 325 موظفاً. من الجدير بالذكر ان اجمالي مجتمع الدراسة لجامعة البصرة هو 6615 . مع ذلك تم استرجاع 325 استبانة كان جميعها صالح للتحليل. تم اختيار متغيرات الدراسة الأداء المتوقع ، والجهد المتوقع ،والتأثير الاجتماعي والتسهيلات والدافع والسعر، والعادات بوصفها متغيرات مؤثرة في نظام المدفوعات الالكتروني. استخدمت هذه الدراسة برنامج SmartPLS 3.0 بناءً على منهجية partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM) بالاعتماد على المنهج الكمي التحليلي. ومن ثم توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية بين التسهيلات والدفع الالكتروني بسبب القدرة على تقديم المعرفة فيما يتعلق بآليات الدفع الالكتروني. فضلاً عن ذلك ان الدافع هو من العوامل المحفزة للنوايا الايجابية للزبائن لاعتماد الخدمات المصرفية الالكترونية إذ يؤثر الدافع بشكل كبير في المستهلكين لقبول الخدمات المصرفية الالكترونية، ومن ثم وضحت هذه الدراسة أيضا عدم تأثر المجتمع العراقي بآراء الاخرين فيما يتعلق بالخدمات الالكترونية المصرفية على الرغم من ان التأثير الاجتماعي يرتبط ارتباطاً مباشراً بدرجة استخدام الابتكارات الجديدة من قبل الاصدقاء والاقارب. من خلال هذه النتائج تم وضع عدد من التوصيات التي تساعد الممارسين والأكاديميين لتطبيق نظام الدفع الالكتروني في البيئة العراقية بشكل عام وفي جامعة البصرة بشكل خاص وكان من أهمها من الضروري القيام بحملات ترويجية مناسبة تعرض الفوائد المستمدة باستخدام الدفع الالكتروني وتسلط الضوء على أهمية استخدام الدفع بهذه الوسيلة لتعزيز الأنشطة التجارية وأداء العمليات لاسيما لأصحاب الاعمال المبتكرة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الخارجي. . القطاع المصرفي.

Foreign Investment and its Impact on the Banking Sector in Iraq After 2003

Assist Instructorn Mohammed Abdul Sahib Jaafar

Directorete Genetal for The Education of Rusafa II

Abstract :

The researcher conducted his study entitled (Foreign investment and its impact on the banking sector in Iraq after the year 2003), which aimed to identify and know what changes and developments occurred in the Iraqi banking sector after the year 2003, and the extent to which foreign investment contributed to these changes. The researcher used the method Descriptive, as he looked at the literature and sources that dealt with this topic, and after taking into account most of its intellectual and realistic aspects by identifying the contribution rate of foreign investment and what its motives are. Also, what are the symptoms that may prevent such types of investment? The researcher drew several conclusions, including: The laws and economic measures that Iraq takes to remove complications and raise barriers to flows are one of the attraction factors. According to these conclusions, the researcher recommended several recommendations, including: Work and focus on stability. The security situation in Iraq in order to attract foreign direct investment.

key words: External investment. .The banking sector.

مقدمة البحث وأهميته :

في أواخر القرن العشرين، شهد الاقتصاد العالمي تزايدًا كبيرًا في الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي الظاهرة التي أصبحت من أكثر العناصر فعالية وقوة في العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة عندما تأتي عبر الشركات متعددة الجنسيات. اذ ان هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول المستضيفة من خلال توفير رأس المال، وتحفيز الاستثمار في الصناعات الجديدة والبنية التحتية. كذلك الشركات متعددة الجنسيات غالبًا ما تجلب معها التكنولوجيا والمعرفة الحديثة إلى الدول المستضيفة، مما يعزز من قدرتها على تحسين الإنتاجية وتطوير الصناعات المحلية. اضافة الى خلق فرص عمل جديدة وفي تحسين المهارات وتدريب القوى العاملة المحلية، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة.كل هذا يأتي من خلال فتح المجال امام الاستثمار الخارجي في البلد وتعزيز القوانين التي تسمح بذلك , شريطة ان تكون هناك حدود قانونية سيادية تحدد الخطوط العريضة لهذا الموضوع .

ويعد العراق من اكثر الدول التي بحاجة الى الاستثمارات الخارجية , لما يمتلكه من مقومات اقتصادية طبيعية ومقومات بشرية هائلة والتي لم تستثمر بالصورة الصحيحة , خاصة بعد التغيرات الجديدة التي طرأت على نظامه السياسي والاقتصادي بصورة عامة , وانفتاحه على العالم الخارجي بعد ان مر بظروف صعبة وانقطاع تام عن العالم فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه من قبل الامم المتحدة في تسعينيات القرن الماضي , اذ يمكن للاستثمار الخارجي من ان يوظف القدرات البشرية والاقتصادية أي الموارد الموجودة باحسن شكل مما يساهم في تنمية اقتصاده ووضعه بصورة عامة , ومن هنا تنطلق أهمية البحث الحالي وهو التعرف على دور الاستثمار الخارجي في التنمية الاقتصادية للبلد . بصورة عامة وفي تنمية القطاع المصرفي العراقي بصورة خاصة والوقوف على أهم الخطوات التي بالإمكان جلب الاستثمار الخارجي , كذلك التعرف على الجوانب السلبية والايجابية لهذا الموضوع .

مشكلة البحث :

يواجه القطاع المصرفي مشكلة تمويل التنمية وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة جراء الحروب، وكذلك سد الفجوة في التقدم التكنولوجي نتيجة للحصار الطويل. هذه المشكلات ناجمة عن تراجع الدخل الحقيقي وقلة الادخار خلال الفترة السابقة، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات المحلية وتراجع رغبة المستثمرين الأجانب في دخول السوق نتيجة لانعدام الاستقرار الأمني, بالإضافة إلى ذلك، ضعف وقلة القوانين لتي تضمن للمستثمرين حقوقهم , والتي قد تكون معرضة للتهديد في ا أي وقت بسبب الوضع الامني والسياسي غير المستقر , كل هذا يؤدي الى عدم وجود رؤية واضحة لوضع الاستثمار الخارجي في العراق , لذا ارتأى الباحث التطرق الى هذا الموضوع والتعرف على ما يحمل هذا الموضوع من تفاصيل , والتي ممكن من هذا البحث ان يساهم في توضيح الرؤية والمفاهيم للدارسين والباحثين بهذا الشأن

اهداف البحث :

1- التعرف على الاستثمار الأجنبي ودوره في تطوير القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003 .

2- تبيان النقاط الايجابية والسلبية الموجودة في القوانين والاجراءات التي تخص الاستثمار بصورة عامة والاستثمار الخارجي بصورة خاصة .

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من افتراض أن الاستثمار الأجنبي الموجه نحو القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومنها القطاع المصرفي يمكن أن يحفز تطور تلك القطاعات .وبناءً على هذا الافتراض، يعتقد أن توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع المصرفي يمكن أن يسهم في زيادة الموارد المالية وتعزيز الإيرادات العامة للدولة في العراق. ومن المتوقع أن يكون لهذا تأثير إيجابي على عملية التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار في البلاد.

هيكلية البحث :

تحتوي هيكلية البحث على عناصر أساسية منها المقدمة والمشكلة والأهداف، تليها ترتيب المباحث , اذ كان المبحث الأول مخصصًا لدراسة الاطار المفاهيمي للاستثمار بينما اختص المبحث الثاني بالاستثمار الخارجي – انواعه – العوامل المؤثرة فيه , أما المبحث الثالث، فيتناول دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية وتطوير القطاع المصرفي العراقي, و يُختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات، مع توثيق المراجع العربية والأجنبية.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للاستثمار

اولاً / مفهوم الاستثمار:

الاستثمار هو إعطاء الأموال للعمل بها بهدف تحقيق ربح مستقبلي. يمكن أن يكون الاستثمار في مجموعة متنوعة من الأصول مثل العقارات أو الأسهم أو السندات.

يكون الهدف الرئيسي من الاستثمار هو زيادة قيمة رأس المال الذي تم وضعه في الاستثمار. يمكن للاستثمار أن يكون مجزياً إذا تمت دراسته بعناية واتخاذ القرارات المناسبة.

هناك طرق مختلفة للاستثمار، وتتضمن تحليل السوق واختيار الأصول الصحيحة وإدارة المخاطر بشكل فعال. يعتبر الاستثمار وسيلة هامة لبناء الثروة وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

الاستثمار يعرف عادةً بأنه استعمال الأموال بغرض كسب المزيد منها ، سواء كان الهدف هو جني الدخل أو زيادة رأس المال أو كلاهما معًا. تطورت معاني الاستثمار بمرور الوقت، خاصة في دراسات الاقتصاد الكلي ونظرياته، حيث ظهرت مفاهيم متقدمة مثل مضاعف الاستثمار. Investment multiplierهذه المفاهيم تشير إلى أن أي زيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الدخل بنسبة تتعدى الزيادة الأصلية في الاستثمار في سياق آخر، يعتبر الاستثمار جزءًا أساسيًا من النشاط الاقتصادي، حيث يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل. يعتمد نجاح الاستثمار

على الكثير من العوامل، مثل الاستراتيجية والتخطيط ودراسة السوق بدقة. تحقيق الأرباح المستدامة يحتاج إلى تحليل مستمر للأداء واتخاذ القرارات الصائبة بناءً على البيانات والتوقعات , ويجب على المستثمرين أن يكونوا على دراية بأن الاستثمار ينطوي على مخاطر، ولا يضمن العائد المرتفع دون المخاطرة بخسارة جزء من رأس المال. لذا، يحتاج الأفراد والشركات إلى وعي مالي كافٍ واستشارة خبراء ماليين قبل اتخاذ أي قرار استثماري كبير" (كريم , 2007: 21).

كذلك عرف على انه " زيادة في رأس المال خلال مدة زمنية وجيزة ، حيث يُستخدم لقياس القيمة الإجمالية للثروة التي تمتلكها الشركة في نقطة زمنية معينة. على النقيض من ذلك، يُمثل الاستثمار التدفق المالي وليس رصيداً قائماً. وهذا يعني أنه يمكن قياس الاستثمار على مدى فترة زمنية معينة، ولا يعتمد على نقطة زمنية واحدة كما هو الحال في حالة الرأس المال" (زودة , 2008: 78) , باختصار، يُمكن القول إن الرأس المال يُعكس قيمة الثروة لدى الشركة في نقطة زمنية محددة، بينما الاستثمار يُمثل التدفق النقدي على مدى فترة زمنية. يجب على المستثمرين والشركات فهم الفروقات بين هذين المفهومين لتحقيق نجاح وازدهار في عملياتهم المالية والاستثمارية , وقد تعددت مفاهيم الاستثمار إلى مفاهيم متعددة حسب وجهات نظر الكتاب والباحثين والمختصين في هذا المجال. يعرف الاقتصادي الاستثمار من الناحية الاقتصادية، بينما يعرف رجل القانون الاستثمار من الناحية القانونية. فعند النظر إلى التفاصيل القانونية والاقتصادية لعملية الاستثمار، نجد أنها تجمع بين عناصر قانونية واقتصادية متنوعة.

يؤدي تدهور مستوى المعيشة إلى تردي في الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، مما يرتبط بشكل مباشر بتراجع الدخل الفردي وبالتالي زيادة معدلات الفقر. من هنا، ندرك أن الاستثمار ليس مجرد تراكم مادي بل يتعلق بالقدرة على إنتاج هذا التراكم، وهو ما يتحقق من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والفكري.

يعبر الاستثمار البشري عن نفقات على التعليم والتدريب وتطوير المهارات، بالإضافة إلى الإنفاق على البحث والتطوير والصحة. ومن خلال زيادة رأس المال البشري، يتم تحسين الأداء الاقتصادي ورفع مستوى الناتج القومي والدخل الفردي، مما يعكس إيجابيًا على رفاهية الناس ويعمل على تقليل معدلات الاحتياج ، وتحقيق العدالة بين الافراد .

تمثل أهمية هذا العمل في توجيه المدخرات نحو زيادة السلع الرأسمالية، وذلك من خلال زيادة تكوين رأس المال على مستوى الداخل، ويمكن أن تكون هناك مصادر تمويل خارجية تساهم في هذه العملية.

قد يكون تأمين تمويل خارجي أحد الخيارات لزيادة رأس المال في بعض الحالات، والتي يمكن أن تساهم بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي. في هذا السياق، يجب دراسة كافة البدائل المتاحة لضمان توجيه المدخرات بطريقة فعالة نحو زيادة الاستثمارات الرأسمالية.

على الرغم من أن المصادر الداخلية للتمويل قد تكون ذات أهمية كبيرة، إلا أن استخدام المصادر الخارجية يمكن أن يكون ضروريا في بعض الحالات. ولذلك، يجب أن تتم دراسة موضوع تمويل الاستثمارات الرأسمالية بعناية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بشكل مستدام ومستدام.

ثانياً / انواع الاستثمار:

للاستثمار انواع عدة تقسم على حسب المعايير وهي : (هادي , 2007: 19)

- معيار العائديه : يشمل الاستثمارات الخاصة التي تهدف إلى زيادة الثروات والإنتاج، والاستثمارات العامة التي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة والأرباح. يمكن أن تكون الاستثمارات الخاصة تحت ملكية أفراد طبيعيين أو معنويين، بينما تكون الاستثمارات العامة تحت ملكية الدولة.
- معيار الهدف من الاستثمار : يشمل الاستثمار الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة السلع والخدمات والناتج القومي الإجمالي، والاستثمار المالي الذي يتضمن نقل ملكية الأموال بين المستثمرين.

تحت معيار النشاط الاقتصادي، يمكن تصنيف الاستثمارات إلى استثمار زراعي، صناعي، خدمي، ومصرفي.
باستناد إلى معيار مادة الاستثمار، يمكن تقسيم الاستثمارات إلى استثمار في السلع والخدمات، استثمار في الأصول الأخرى مثل الآلات والعقارات والمعدات، واستثمار في الأصول المالية مثل الأسهم والسندات.

- معيار التمويل : يشمل الاستثمار المحلي الذي يتم تمويله من داخل البلاد، سواء من القطاع الخاص أو العام، ويديره مستثمرون محليون. بينما يشمل الاستثمار الأجنبي الاستثمار الذي يتم تمويله من خارج البلاد، ويهدف إلى جني الأرباح وزيادة المنافع بين البلدان المختلفة.

ثالثا / اهداف الاستثمار: يمكن تلخيص الاهداف الرئيسة للأنشطة الاستثمارية في النقاط التالية : (الجبوري , 2016: 150)

1. زيادة النمو الاقتصادي بزيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي يعتبر أمراً حيوياً لتحقيق التنمية الشاملة, إذ يسهم هذا النمو في تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل للمواطنين. ومن أهم أهدافنا هو تحقيق نقلة نوعية في جميع القطاعات القابلة للتطبيق.
2. تعمل على التنمية الشاملة في جميع القطاعات التي بتماس مباشر مع المواطن، والتي تعمل على خفض معدلات الركود وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع. كما يجب أن نحل مشاكل الإسكان وتعزيز القدرة التكنولوجية لدينا. ولا يمكن تحقيق التنمية الشاملة دون رفع مستوى القطاعات الإنتاجية بشكل متوازن.
3. اعمار البنى التحتية للبلد والذي يعد امراً أساسياً لتحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام. فالهياكل الأساسية القوية تسهم في تحسين البيئة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية.
4. دعم الاقتصاد الداخلي لضمان استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن في التجارة الدولية. ولا بد من التركيز على التطوير المستمر والابتكار، حيث تعتمد التقدم بشكل أساسي على إبداع الفكر البشري.
5. تطوير القدرات البشرية وتشجيع الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا لضمان عدم تأخرنا عن الدول الأخرى. بالاعتماد على الفكر والابتكار، يمكننا بناء اقتصاد قوي ومستدام يخدم مجتمعنا بشكل الأمثل.من الناحية الاجتماعية، تلعب العمليات الاستثمارية دوراً كبيراً في رفع مستوى الدخل الفردي، مما يساهم بشكل كبير في تقليل

مستوى الفقر والحرمان. ونتيجة لذلك، ينتج تحول في اهتمامات الناس نحو القضايا الثقافية والفنية والرياضية. كما أن الاستثمار في الميدان العلمي والتربوي والبحثي يساهم في تقليل معدلات الأمية في المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، تواجهنا أيضا تحديات في بناء مراكز التعليم والابحاث العلمية ، فضلا عن أهمية تطوير القطاع الصحي . ويظل الهدف الأساسي والأخير لعملية الاستثمار والنشاط الاستثماري هو رفاهية الإنسان في جميع مجالات حياته واحتياجاته, الاستثمار يعتبر تدفقا من الانفاق، وهذا الانفاق يكون بشكل أساسي مادياً ويُوجه نحو تلبية احتياجات الاستثمار. ولذلك، من الضروري معرفة مصادر هذا الانفاق، والتي تشمل:

1. الدخل الشخصي: حيث يأتي جزء من الانفاق من دخل الأفراد والشركات.
2. الاقتراض: يُمكن للأفراد والشركات استخدام الاقتراض كوسيلة لتمويل الاستثمارات.
3. بيع الأصول: يمكن للأفراد والشؤون الاقتصادية بيع الأصول القديمة لتمويل استثمارات جديدة.
4. الدعم الحكومي: قد توفر الحكومة دعماً مالياً أو إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار.

بالاعتماد على هذه المصادر، يمكن للأفراد والشركات تمويل استثماراتهم المختلفة وتحقيق العوائد المرجوة.

رابعاً / اهم مصادر التمويل للاستثمارات : (الكواز , 2005: 32)

1- التمويل الداخلي :- مثل المصادر المحلية الوطنية المدخرات الرئيسية التي يستند إليها الاقتصاد الوطني. وتأتي هذه المدخرات في أشكال متنوعة، حيث يمكن أن تكون عبر مشاريع القطاع العام، أو من خلال الاستثمارات الخاصة في القطاع العائلي، أو تكون إلزامية بواسطة الدولة من خلال الاقتراض الداخلي، الضرائب، أو التمويل من خلال العجز, بالنسبة للمدخرات التي تأتي من خلال المشروعات في القطاع العام، تعتبر هذه المدخرات مهمة لتمويل الاستثمارات العامة التي تعزز البنية التحتية وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، المدخرات التي تأتي من القطاع العائلي تشكل دعامة هامة للاقتصاد الوطني، حيث تسهم في تمويل الاستثمارات الخاصة وتعزز النمو الاقتصادي , وفيما يتعلق بالمدخرات التي تكون إلزامية بواسطة الدولة، فإنها تعتبر جزءاً أساسياً من سياسات التمويل الحكومي. على سبيل المثال، يتم جمع المدخرات بواسطة الدولة عن طريق فرض الضرائب على المواطنين أو عبر الاقتراض الداخلي لتمويل النفقات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، التمويل بالعجز يعد وسيلة أخرى للحكومة لتمويل نفقاتها اليومية أو الاستثمارات الضرورية , وبهذه الطرق المختلفة، تعمل المدخرات المحلية الوطنية على تمويل النشاط الاقتصادي ودعم الاقتصاد الوطني، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة (خلف , 1986: 156) .

2- التمويل الخارجي :- في حالة قلة المصادر الداخلية للتمويل او من اجل دعمها بمورد اخر يصار الى الاستعانة بالمصادر الخارجية , التي تعمل على مد الاقتصاد المحلي بالمال والمواد او السلع المكملة لعوامل التكامل الاقتصادي والانتاجي للبلد وهذه تكون بأنواع عدة هي : :-

أ)القروض الخارجية . يمكن الحصول عليها من خلال الاتفاقات مع المنظمات الاقتصادية العالمية او من خلال العلاقات الدولية مع بعض البلدان الخارجية .

ب) تمويل دولي : .وهي تدفق اموال اجنبية تأتي عن طريق المساعدات التنموية الدولية او من خلال القروض الميسرة من البنك الدولي . .

خامسا / استراتيجية الاستثمار:

هي عملية مخططة ومنظمة تستند إلى المعرفة والبحث والتحليل، وتهدف إلى تحقيق أهداف محددة وناجحة في مجال الاستثمار. وتعتبر هذه الاستراتيجية ضرورية لاتخاذ قرارات استثمارية صائبة ولتحقيق نتائج إيجابية في المستقبل.

تتضمن استراتيجية الاستثمار تحديد خطة طويلة الأجل تحكم توجهات الدولة والمستثمرين، وتحركاتهم وقراراتهم وبالتالي، يعتمد النجاح في الاستثمار على وضوح الرؤية الاستراتيجية وعلى مدى تناسبها مع ايدولوجية المجتمع ونمط التنمية المطلوبة.

يمكن تقسيم الاستراتيجية الاستثمارية إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: قياس الأهداف وتحليل البيانات واختيار الأصول. ومن خلال هذه الأجزاء يمكن للمؤسسات سواء كانت حكومية أو خاصة، تحقيق أهدافها وتقليل المخاطر المحتملة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

أ- فلسفة الاستثمار :

وهي تحدد طبيعة العلاقة بين المستثمر والهدف الاستثماري والتي من خلالها يجب معرفة الاجابة عن الاسئلة التالية:-

1. هل ان المستثمر هو الذي يختار نوع الاستثمار وكيفية تمويله.
2. هل المستثمر هو الذي سوف يدير الاستثمار ويتابع كل المشال والصعوبات التي قد تواجهه .

ب- اهداف الاستثمار:

وتحدد سياسات الاستثمار المواصفات والخصائص ومعايير التقييم للاستثمارات التي يجب أن تلبي تطلعات المستثمر وتتناسب مع فلسفة الاستثمار وأهدافه, وتشمل هذه السياسات المعايير المالية وغير المالية التي يجب استخدامها عند تقييم الاستثمارات , وقد تم إبرام مشاريع استثمارية تصل مدتها إلى 10 سنوات واعتماد مبدأ التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

سادسا / محددات الاستثمار: (النجفي , 2005: 27)

محددات الاستثمار تشمل عدة عوامل تؤثر على عملية الاستثمار بشكل إيجابي أو سلبي. تعتبر هذه العوامل مهمة جدا لتقييم الفرص الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة. من بعض المحددات الرئيسية للاستثمار:

1. الاقتصاد العام:

يعتبر حالة الاقتصاد العام للبلد من أهم المحددات للاستثمار، حيث تؤثر الظروف الاقتصادية على ربحية الاستثمار.

2. الاستقرار السياسي:

يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية، فالبيئة السياسية المستقرة تعزز الثقة في الاقتصاد.

3. القوانين واللوائح:

تأثير القوانين واللوائح على الأعمال التجارية يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

4. العوامل الاجتماعية:

يشمل ذلك التغيرات في الطلب والعرض، والاتجاهات الاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تؤثر على أداء الاستثمار.

5. التكنولوجيا:

الابتكار والتكنولوجيا الحديثة تلعب دورا كبيرا في تحقيق الميزة التنافسية للشركات وتحسين عمليات الإنتاج والتسويق.

6. سعر الفائدة:

تتأثر تكلفة الاستثمار في المشروعات الاستثمارية بشكل كبير بسعر الفائدة. فإذا كان المستثمر يضطر إلى اقتراض الأموال من البنوك مثلاً، فإن سعر الفائدة سيكون له تأثير مباشر على تكلفة الاستثمار. بالنسبة للمستثمر الذي يستخدم أمواله الخاصة، فإنه سيرغب في الحصول على تكلفة فرصة عالية للاستثماره بدلاً من استخدامها في المشروع.

علاوة على ذلك، فإن سعر الفائدة المرتفع يعني زيادة تكلفة الفرص البديلة، مما يقلل من جاذبية الاستثمار. بينما سعر الفائدة المنخفض يعكس النتيجة المعكوسة، حيث يقلل من تكلفة الفرص البديلة ويزيد من الحافز للاستثمار, باختصار، يعد سعر الفائدة عاملاً حاسماً يجب مراعاته عند اتخاذ قرارات الاستثمار، حيث يلعب دوراً كبيراً في تحديد تكلفة الاستثمار وجاذبيته للمستثمرين.

7. الكفاية الحديه لراس المال :

الكفاية الحدية لرأس المال هي المفهوم الذي يعني الإنتاجية القصوى التي يحققها رأس المال المستثمر أو العائد الذي يتم تحقيقه على هذا الرأس المال, ويعد مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال أحد العوامل المهمة التي يجب مراعاتها عند اتخاذ قرارات استثمارية, عندما نقارن بين سعر الفائدة في السوق وبين الكفاية الحدية لرأس المال، يمكننا تحديد كمية الرأس المال التي يجب استثمارها في أي نشاط معين, فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، فإن ذلك يشجع على زيادة الاستثمارات, تظل عملية الاستثمار مستمرة طالما أن الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة, هذا يعني أنه يمكن استمرار الاستثمارات وتحقيق العائد المرجو دائماً ما دامت تلك الظروف موجودة.

8. درجة المخاطرة:

9. عوامل اخرى:

عملية الاستثمار تمثل المحرك الرئيسي لفعل التطور الاقتصادي والتنمية الشاملة، حيث يعتبر الاستثمار العنصر الحيوي والفعال لتحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية, و زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال ما يعرف بمضاعف الاستثمار، وهذا يساهم في تعزيز الاقتصاد وتحسين مستوى الحياة في كل عملية استثمارية، اذ يجب أن يتم تقدير مستوى معين من المخاطرة من أجل تحقيق عوائد مالية. لذلك، تتطلب عمليات الاستثمار اتخاذ القرارات الصائبة والمدروسة لضمان النجاح وتحقيق المكاسب المرجوة لتشجيع توجيه الفوائض المالية نحو الاستثمارات، يجب توفير العديد من العوامل الأساسية مثل ارتفاع درجة الوعي الاستثماري وتوفر المناخ الاقتصادي والقانوني والاجتماعي

والسياسي بالإضافة إلى ذلك يجب توفير الأمان وحماية حقوق المستثمرين، إلى جانب وجود سوق مالية فعالة وكفؤة في الوقت والمكان المناسبين.

الدول المتقدمة تعتبر الاستثمار أمراً حيوياً، ولذلك تهتم بإصدار القوانين والتشريعات التي تعزز التحفيز للاستثمار وتوفر البيئة الملائمة لانتقال رؤوس الأموال, وعلى الرغم من أهمية الاستثمار في الدول النامية، إلا أن هذه الدول لم تولي له الاهتمام الكافي، وهذا يعود في الغالب إلى ندرة رؤوس الأموال وعدم وجود بيئة ملائمة للاستثمارات الفعالة في تلك الدول.

المبحث الثاني

الاستثمار الخارجي – انواعه – العوامل المؤثرة فيه

الاستثمار الخارجي :

مفهومه :

لم يحظ مفهوم كمفهوم الاستثمار الخارجي بنفس الاهتمام والاختلاف الذي حظي به في السنوات الأخيرة, وعلى الرغم من الوضوح الظاهري لهذا المفهوم وانتشاره كظاهرة مالية بارزة منذ عقود، كانت نظرة الناس إليه مليئة بالحذر والتردد , يعود ذلك إلى الاعتقاد السائد بأن الاستثمارات الخارجية قد تكون وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو لتحقيق مصالح غير وطنية.

لكن في السنوات الأخيرة تغيرت هذه النظرة تمامًا, و مع تبدل الأفكار والاتجاهات الاقتصادية بدأت الدول النامية تستقبل الاستثمارات الأجنبية بذراعين مفتوحتين بدلاً من أن تكون هذه الدول هي المستهدفة للاستثمارات الأجنبية، أصبحت هي الآن تتنافس لجذب هذه الاستثمارات وتقديم التسهيلات والحوافز اللازمة لتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار داخل حدودها.

وبهذا يمكن القول إن الدول النامية قد أصبحت اليوم محركًا للتنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ولم تعد الأمور كما كانت في الماضي حيث كانت هذه الدول تخشى من تداول رؤوس الأموال الأجنبية في اقتصاداتها. الواقع الحالي يشير إلى أن هذه الدول قد اتخذت من الاستثمارات الأجنبية فرصة للنمو الاقتصادي والتطور(الاسرج , 2005:58).

ولتحديد معنى الاستثمار الأجنبي بدقة وفاعلية، يجب أولاً النظر في جميع عوامله ومقترباته المحتملة. يمكننا أن نعرف الاستثمار الأجنبي كنقل رأس المال من دولة المنشأ إلى الدول المُضيفة، حيث يتحول إلى أصول وموجودات يمكن لصاحب رأس المال من خلالها التأثير في قرارات العملية الإنتاجية والاستثمارية.

من الضروري فهم العلاقة بين رأس المال والاستثمار ودورهما في السوق الدولي، وكيفية تأثيرهما على الاقتصاد والتنمية. من خلال استكشاف هذه العلاقة وتحليلها بدقة، يمكن للمستثمرين والمتداولين الوصول إلى تقدير دقيق للمخاطر والفرص المرتبطة بالاستثمار الأجنبي.

بالنظر إلى تطور الاقتصاد العالمي وتغيراته المستمرة، يجب على الدول والشركات والمستثمرين أن يكونوا على دراية بأحدث الاتجاهات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. إن فهم البيئة القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالاستثمار الأجنبي أمر أساسي لضمان النجاح والاستدامة في هذا المجال.

باختصار، يعد فهم وتحليل الاستثمار الأجنبي أمراً حيوياً للفرد أو الجهة التي تسعى للاستفادة من الفرص العالمية وتحقيق النجاح في سوق الاستثمار الدولي. من خلال الاحاطة الشاملة بجميع جوانب الاستثمار الأجنبي، يمكن بناء استراتيجيات قوية وفعالة تسهم في تحقيق الأهداف المرسومة.

والمستخلص من هذه المفاهيم للاستثمار الاجنبي ثلاثة عناصر اساسية يتألف منها هذا المفهوم هي:-

1. ان يكون هذا الاستثمار بغير دولة المستثمر .
2. ان يكون المستثمر على استعداد للعمل في ادارة الاستثمار .
3. ان توافق الدول الحاضنة او المتلقية لهذه الموارد مبدأ المشاركة او العمل وتقاسم نتائج عملية الاستثمار .

وعرف الاستثمار الخارجي بأنه " حيازة او ملكية مستثمر لجزء من استثمار في مشروع معين او كله , وفي حالة الاستثمار المشترك المشاركة في ادارة المشروع مع كيان محلي مرتبط بهذا المشروع , أو في حالة الملكية الكاملة لمشروع استثماري والسيطرة الكاملة على ادارته وتنظيمه " (احمد , 2015: 138).

كذلك ويعرف الاستثمار الخارجي بأنه " قيام شركة او منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تكون ضمن حدود البلد وذلك من اجل ممارسة قدر من التأثيرات على عمليات تلك المشروعات (الغزالي , 2004: 3) .

ويعرف ايضاً بأنه " استخدام الفائض من الاموال او كمية اموال لغرض مشاركتها في الاسواق العالمية او في فرص تجارية خارج حدود البلد الام لغرض الربح وتشغيل تلك الاموال وتكون على انواع فردية او جماعية مباشرة وغير مباشرة "(آل شبيب,2008: 42) .

انواع الاستثمار الاجنبي:

يمكن تقسيم الاستثمار الخارجي الى عدة انواع , وذلك حسب المعايير المستخدمة في التصنيف ولكن ينظر الى هذه الانواع من منطلق زمني , والتصنيفات التالية هي ذات أهمية في هذه الدراسة :

1- الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI):- هذا النوع من الاستثمار طويل الاجل والذي يمثل الشركات والمؤسسات المالية ذات رأس مالي كبير وامكانيات عالية ،مثل الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات ،والتي تعمل بصورة احتكارية من خلال السيطرة التامة على منتجاتها ،اذ ان هذا النوع لا يستثمر الا لمصلحته الخاصة (بولدوين , 1965: 372) .

2-الاستثمار الأجنبي غير المباشر (IFI) يمثل نوعًا مهمًا من الاستثمار يتمثل في شراء الأسهم العامة أو الخاصة أو السندات في البلد المستهدف بهدف تحقيق الربح عبر التداول في سوقه المالي, و يتمتع هذا النوع من الاستثمار بشعبية كبيرة ويُعتبر من بين الأساليب الرئيسية للمضاربة وتحقيق العوائد المالية القصيرة الأجل. يشترك في هذا النوع من الاستثمار مجموعة واسعة من الأطراف، بما في ذلك المؤسسات المالية مثل البنوك وصناديق الاستثمار وشركات التأمين، إلى جانب صناديق التقاعد والأفراد(الثعلبي , 2015: 42) .

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي غير المباشر وفقًا لطريقة دخوله إلى السوق المحلية إلى فئات متعددة. فمن بين هذه الفئات يمكن تحديدها كالتالي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر بالملكية الكاملة (FDI):

يشير هذا النوع من الاستثمار إلى استحواذ الشركات الأجنبية على حصة كبيرة أو كاملة في شركات محلية في البلد المستهدف. يُعتبر هذا النهج من أكثر الطرق تأثيرًا للدخول إلى السوق المحلية.

- الاستثمار الأجنبي المباشر بالملكية الجزئية:

في هذه الحالة، تقوم الشركات الأجنبية بشراء حصة صغيرة في شركات محلية، مما يمنحها مكانة في مجلس الإدارة والتأثير في اتخاذ القرارات.

- الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الشراكات:

يمكن للشركات الأجنبية تشكيل شراكات مع شركات محلية لاستغلال الموارد والخبرات المحلية، مما يخفف من التحديات التي قد تواجهها عند الدخول إلى سوق جديد.

تتيح هذه الفئات من الاستثمار الأجنبي المباشر فرصًا متنوعة للشركات الأجنبية للتوسع في الأسواق العالمية وتحقيق العائد المرجو. كما تساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى البلدان المستضيفة وتعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر: (اسماعيل , 2015: 63)

هناك عدة عوامل تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، ومن أهم هذه العوامل الآلية التي يتم من خلالها نقل رأس المال من دولة إلى أخرى. يتوقف اختيار الدول لاستقطاب رأس المال على عوائده المالية، حيث تكون الدولة التي توفر عوائدًا عالية هي التي ستجذب الاستثمارات. يتمثل الطلب على رأس المال في الدولة كعامل رئيسي في توجيه الاستثمارات، حيث يتأثر الاستثمار بعدة عوامل تشجعه على التوجه نحو القطاعات التي تعتبر مجدية.

تم تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للمحفزات التي تدفع الشركات للاستثمار. يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنواع مختلفة بناءً على الأسباب التي تدفع الشركات للاستثمار في دولة معينة. يمكن لهذه التصنيفات أن توضح سبب الاستثمار في مجال معين وتقديم صورة شاملة حول الطموحات الاستثمارية للشركات في المستقبل.

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تلعب دوراً مهماً في اتخاذ قرارات الشركات الأجنبية، خاصة الشركات العابرة للحدود، فيما يتعلق باختيار الدول التي ستستثمر فيها.

أولاً / تأتي سياسات الدول المضيفة كعامل رئيسي في هذا السياق, فالبيئة القانونية والتشريعية في الدول التي تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية تلعب دوراً كبيراً في تحفيز تلك الشركات على الاستثمار فيها.

ثانياً / تأتي المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة كعامل آخر يؤثر بشكل كبير في قرار الشركات الأجنبية, فهناك مجموعة من العوامل مثل الامكانيات والرصيد الكامن المالي , والبشري, والطبيعي في الدولة المضيفة , والفرص المتاحة التي تجذب الشركات للاستثمار.

ثالثاً / هناك العديد من الإجراءات التي تقوم بها الدول لتشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر. تشمل هذه الإجراءات تقديم الدعم المباشر للمستثمرين وتوفير الخدمات اللازمة لهم، بالإضافة إلى تقديم الحوافز المالية وتخفيض مستوى الفساد الإداري, تساعد أيضًا الدول على توفير بنية تحتية لائقة وتمكين الوصول إلى الأسواق الواسعة.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب البنية المصرفية الحديثة وعوامل الأمان والضمان دورًا مهمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المهم أيضًا أن تكون الدول قادرة على تقديم دعم لوجستي كافي للمستثمرين وضمان حماية حقوقهم بشكل كامل, تتباين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة إلى أخرى، ويتوقف ذلك على السياسات والإمكانيات التي تتوفر لكل دولة. تحدد رغبة الدول في فتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية وإمكانية تناسب البنية الاقتصادية للدولة لاستقبال تلك الاستثمارات.

المبحث الثالث

دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية وتطوير القطاع المصرفي العراقي

طبيعة الاقتصاد العراقي :

ان العراق يعد من البلدان التي تتمتع ببيئة استثمارية واسعة وغنية، نظرًا لكثرة موارده الطبيعية ومرونته في جذب المشاريع الاستثمارية الضخمة. خلال العقدين الأخيرين، عانى العراق من ظروف صعبة أدت إلى تعطيل الأنشطة الإنتاجية فيه , وبمراجعة التحولات الكبيرة التي شهدتها المنطقة المحيطة بالعراق، يُلاحظ تأثير هذه التغيرات بشكل مباشر على بيئته الاستثمارية. لذا، كان لزامًا على الحكومة العراقية إصدار قوانين تشجيعية للاستثمار، لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التطوير في البلاد , من هذا المنطلق ولتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، وافق مجلس النواب العراقي على قوانين تشجيعية للاستثمار ونقل التكنولوجيا الحديثة، بهدف تعزيز موارد البلاد وتطوير القطاعات الاقتصادية، لا سيما القطاع المصرفي.

وعلى الرغم من أن العراق يمتلك بنية استثمارية واسعة تحتوي على موارد اقتصادية كبيرة غير مستغلة وأراضٍ تصلح لمشاريع استثمارية عملاقة، إلا أن الاستفادة من هذه الإمكانيات تعتمد بشكل كبير على قرارات الحكومة المركزية والهيئة العليا للاستثمار.

بجانب ذلك، يجب أخذ استقرار الوضع السياسي في الاعتبار كعامل أساسي يؤثر على جاذبية الاستثمار في البلاد. وبالنظر إلى الإمكانيات الهائلة التي يمتلكها العراق من موارد طبيعية وعمالة محلية مدربة، يمكن أن نرى إمكانية تحقيق

نهضة اقتصادية كبيرة في حال تم استغلال هذه الإمكانيات بشكل مناسب ومستدام , اذ انه من المهم أن تكون هناك رؤية استراتيجية واضحة من الحكومة المركزية لدعم القطاع الخاص وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. ويجب أيضاً تحسين بيئة الأعمال وتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين، بما في ذلك ضمان حماية الاستثمارات وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية.(العزاوي : 2008: 25)

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي و اثره على التنمية الاقتصادية :

عرف العراق حاجة ملحة إلى إعادة إعمار البنية التحتية التي تضررت جراء الحروب والصراعات على مدار السنوات الماضية. بالإضافة إلى ذلك، يتعين إحياء القطاعات الحيوية مثل القطاع الصناعي والتجاري والمصرفي، وإعادة النظر في مشاريع عديدة تتطلب تجديد وتحديث.

وتعد الاستثمارات الخارجية المباشرة أحد أهم عوامل تنمية اقتصاد الدول التي تعاني من آثار الحروب والصراعات, و تلعب هذه الاستثمارات دوراً كبيراً في تقليل الركود الاقتصادي وتوظيف العمالة وتنشيط المشاريع المختلفة داخل البلد لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق وتحقيق التنمية المستدامة وتقليل معدلات الفقر والبطالة، يجب توسيع مصادر الدخل ورفع مستوى اهتمام جميع قطاعات الاقتصاد بما في ذلك القطاع المصرفي الذي يعتبر مصدراً مهماً لتمويل المشاريع في مختلف القطاعات. زيادة الاستثمارات الأجنبية ستسهم بشكل كبير في زيادة الإنتاجية في هذا القطاع وبالتالي زيادة الناتج المحلي.

المشاكل التي تواجه المؤسسات المالية (المصرفية):

أظهرت السيطرة المحكمة والإدارة السيئة على القطاع المالي في العراق خلال حكم النظام الدكتاتوري تراجع وضعف هذا القطاع بعد أن كان يُعتبر الأحدث بين دول المنطقة العربية خلال الستينات. يتألف النظام المصرفي في العراق من عدة بنوك، بما في ذلك البنك المركزي، البنك الزراعي، البنك الصناعي، البنك العقاري، البنك الاشتراكي، وبنك الرافدين والرشيد كأكبر بنكين تجاريين في البلاد.

في عام 1990، تم السماح لبعض بنوك القطاع الخاص بالعمل، وبلغ عددها حوالي 17 بنكًا في عام 2001. ولكن حصتهم من الودائع والقروض في نهاية عام 2001 لم تتجاوز 6.6%. بالإضافة إلى ذلك، نادرًا ما تُقرض هذه البنوك مبالغ تزيد عن 20 ألف دولار.

هذه المشاكل وان تضاءلت بعد 2003 الا انها موجودة ليومنا هذا , مما تشكل عائقاً كبيراً اما الاستثمار الاجنبي في القطاع المصرفي ومن هذه المعيقات ما يلي: (جاسم , 2017: 43)

نقص في الكوادر الفنية ذات الخبرة في ميدان الصيرفة الأهلية يعتبر مشكلة كبيرة، خصوصاً مع انقطاع مسارها لفترة زمنية تزيد عن 35 عامًا. يحتاج القطاع إلى تعزيز هذه الكوادر لضمان استدامة وتحسين أداء المصارف.

التضارب في أولويات إدارتها الفنية والاولويات التي يحددها بعض المساهمين الرئيسيين, هذا التضارب يؤثر على أداء المصارف وقدرتها على الامتثال للضوابط المصرفية.

تواضع الموارد المالية، مما يقلل من قدرته على الاستفادة من التكنولوجيا المصرفية الحديثة. هذا الأمر يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال مما يعرضها للتأخر والتقليل من كفاءتها.

صعوبة في التفاعل مع المصارف الخارجية مما يؤدي إلى وجود فجوة معلوماتية كبيرة. هذا الوضع يتطلب من الحكومة البحث عن مصادر تنمية من الدول الأخرى وتقديم التسهيلات والخدمات المناسبة للتشجيع على الاستثمار الأجنبي في العراق للتنافس بكفاءة مع البلدان الأخرى.

مساهمة الاستثمار الاجنبي في القطاع المصرفي العراقي

جدول (1) يبن مساهمات المصارف الاجنبية مع المصارف العراقية

اسم المصرف	المساهمة الاجنبية
مصرف بغداد	**البحرين -بنك الخليج المتحد 4% بنك برقان الكويتي 51%**
المصرف التجاري العراقي	**البنك الاهلي المتحد –البحرين 55%**
المصرف الاهلي العراقي	**بنك المال الاردني 80%**
مصرف الائتمان العراقي	**مؤسسة التمويل الدولية 10% بنك الكويت الوطني 75%**
مصرف دار السلام للاستثمار	**بنك البريطاني (HSBC) 70%**
مصرف المنصور للاستثمار	**بنك قطر الوطني 51%**
مصرف التعاون الاسلامي	**بنك اقتصاد نوين الاير اني 62%** **البنك الزراعي الاير اني 25%**

من خلال الجدول (1) يتضح مدى مساهمات المصارف الاجنبية والخارجية مع المصارف العراقية , هذه المساهمات التي يمكن ان تحدث تقدما وتطوراً بالقطاع المصرفي العراقي , من خلال نقل التقنيات الحديثة العاملة في القطاع المصرفي العالمي , كذلك جذب رؤوس الاموال الاجنبية اذ تعد البنوك الأجنبية أكثر أمانا من البنوك الوطنية ، أو بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة العراقية وغياب الفرص المغرية والسعي لاستغلال الاستفادة من الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى، ولا يخفى على الجميع دور رؤوس الأموال العراقية في الانتعاش الذي يشهده الأردن على سبيل المثال. كما شكل غياب دور المؤسسات المالية الوطنية سوء استخدام الادخارات الموجودة وعدم كفايتها إلى الاتجاه نحو الاستثمارات غير المنتجة كالمضاربة في العقارات وغيرها , و ضعف البنى الارتكازية تعرضت الخدمات والبنى الارتكازية في العراق إلى تدهور كبير خلال العقود الثلاثة الماضية ، فقد تسببت الحروب المستمرة وظروف الحصار وسوء الإدارة الاقتصادية في إلحاق الأذى لتلك البنى الارتكازية . وفيما يلي سنلقي الضوء على مالت أليه بعض القطاعات الاقتصادية الهامة في العراق من تدهور وانهيار.

الاستثمار الاجنبي والإعفاءات الضريبية في العراق :(الموسوي , 2022: 18)

دون شك، تمثل الاستثمارات دعامة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي في العراق. يتطلب الأمر إيجاد بيئة استثمارية تتسم بالاستقرار والجاذبية للمستثمرين، وهذا يشمل الجوانب القانونية، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية. في ظل تطور العولمة وتحرير التجارة، أصبحت الدول تسعى بشكل متزايد إلى تيسير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بينها دون قيود أو عوائق حمائية.

وقد تبنت العديد من الدول سياسات الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتكافؤ المعاملة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين. وفي هذا السياق، تعد إزالة العقبات التي تحول دون تشجيع الاستثمار خطوة حيوية. إن تحقيق هذا يتطلب تطبيق إصلاحات قانونية واقتصادية مواتية، بالإضافة إلى بناء بيئة سياسية مستقرة ومواتية للأعمال، وتعزيز التواصل الاجتماعي والثقافي بين المستثمرين والمجتمع المحلي.

باختصار، يجب على العراق أن يتبنى استراتيجية شاملة لجذب الاستثمارات من خلال خلق بيئة استثمارية ملائمة تحافظ على الاستقرار وتعزز التنمية الاقتصادية بشكل مستدام , وخطوات هذه الاستراتيجية تكون في الاتي :

يعد الاعفاء الضريبي من السياسات الاقتصادية التي تعتمدها معظم الدول العربية بهدف تشجيع الاستثمار.

إنشاء آليات قانونية متميزة لحل المنازعات بين المستثمرين والإدارة الضريبية بهدف تعزيز مبدأ التسوية والتحكيم

العمل بجد لتحسين الأمن في البلاد، مع التركيز على إنشاء مناطق محمية لجذب الاستثمارات كخطوة أولى

تطوير المعايير المحاسبية لتتماشى مع المعايير الدولية يعتبر أمراً حيوياً لتعزيز شفافية الأعمال وثقة المستثمرين.

يجب التركيز على تطبيق مبدأ حوكمة الشركات والمؤسسات، حيث تهدف الإدارات الرشيدة إلى تحقيق أسس العمل السليمة ومنع الفساد

ومن الناحية الأخرى، يجب أن نضمن إعطاء حق الملكية للمشاريع بنسبة مناسبة، وذلك على وفق احتياجات المشروع، خاصة إذا كان المشروع يحمل أهمية كبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1. تُعد القوانين والإجراءات الاقتصادية التي يتخذها العراق لإزالة التعقيدات ورفع الحواجز أمام التدفقات أحد عوامل الجذب, ومع ذلك، يظل الاستقرار السياسي في الدولة عاملًا أساسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز تدفقات رأس المال.
2. يمتاز المستثمرون بالخوف الناجم عن عدم اليقين، حيث يتطلب تقديم رأس المال في الوقت الحالي مع عدم معرفة تحديدية للعوائد المستقبلية. يقل هذا الخوف مع تحسن ظروف العمل، وهو يُعزى إلى وجود مناخ مواتٍ للاستثمار.
3. أظهرت النظريات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر أن المستثمرين يدخلون الأسواق الأخرى للاستثمار فيها بمعدلات نمو عالية. كما كشفت أيضًا أن الشركات تُفضل المواقع الأمثل التي تتميز بتكاليف إنتاج منخفضة، حيث تسعى لتحقيق التكامل مع عناصر الإنتاج في تلك المناطق.
4. تعد التوقعات الأساسية التي تتخذها القرارات الاستثمارية، سواء كانت تفاؤلية أو سلبية، حاسمة. تتنوع هذه التوقعات بين القصيرة والطويلة المدى، حيث تعتمد التوقعات القصيرة المدى على عوامل محددة مثل أداء المنتج وتقديراته، بينما تتأثر التوقعات الطويلة المدى بمعطيات التقدم التكنولوجي والتطورات الاقتصادية.
5. برامج إصلاح وتكييف الاقتصادات النامية تعمل على تكييف البلدان النامية غير التابعة للمنظومة الرأسمالية، ليتمكن المستثمر الأجنبي من العمل بحرية. يتم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير مناخ عمل ملائم يعتمد على حرية السوق، ويشبه مناخ العمل في البلدان الرأسمالية.

التوصيات :

1. تشجيع دخول شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تحديد القطاعات المرغوبة للاستثمار، خاصة عند امتلاك الدولة مقومات جاذبة للاستثمار مثل الموارد الطبيعية وبنية تحتية جيدة. يمكن إقامة مشاريع مشتركة تكون ملكيةً مشتركة بين الحكومة والشركات الأجنبية، مع التركيز على بناء البنى التحتية لدعم الاستثمارات التنموية.
2. عدم إهمال دور الدولة في وضع السياسات المالية والنقدية والتجارية. وينبغي توجيه الاستثمارات الأجنبية بشكل يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي وتجنب الآثار السلبية الناجمة عن الاستثمار الخارجي.
3. العمل والتركيز على استقرار الوضع الأمني في العراق من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعاني الاقتصاد العراقي من نقص التأهيل وعدم قدرة القطاع الخاص على المنافسة مع الاستثمار الأجنبي. ومنذ عقود طويلة، لم يشهد الاقتصاد العراقي تطورًا يذكر نتيجة للظروف الصعبة التي عاشها بسبب الحروب والحصار الاقتصادي.
4. مراجعة وتعديل القوانين والتشريعات السابقة وتعديلها أو إضافة بنود جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي، مع التركيز على قوانين العمل وضوابط المنافسة. يجب أن تحثّ القوانين على المنافسة الشريفة وتحمي المستهلك من الاحتكار وأي أنواع من التلاعب بالأسعار وجودة السلع والخدمات المقدمة. علاوة على ذلك، يجب منح المستهلك حقوقًا لمقاضاة أي جهة تسببت في إيذائه.
5. وجب على القطاع المصرفي أن يتبنى نهجاً تدريجياً في الانفتاح الاقتصادي، حيث يكون العراق قادراً على بناء قاعدة اقتصادية قوية قبل فتح أسواقه المالية بشكل كامل. يجب مراعاة الحاجة لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي قبل فتح الأسواق بشكل كامل.

المصادر

- قانون الاستثمار العراقي لسنة 2006 المعدل بالقانون رقم 2 , 2010 .
- دريد كامل آل شبيب : الاستثمار والتحليل الاستثماري , جامعة الزيتونة الاردنية – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية , عمان , 2008.
- دريد محمد أحمد : **الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات** , ط1, دار امجد
- للنشر والتوزيع , عمان , 2015.
- حسن هادي : **دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تصحيح الاختلالات الهيكلية"** ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ,2007.
- حسين عبد المطلب الاسرج , **سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية** , مجلة بنك الكويت الصناعي , العدد 83, 2005.
- سالم توفيق النجفي , **اشكالية الاستثمار الزراعي الاجنبي المباشر (مقاربات اقتصادية)**, 2005.
- سعد محمود الكواز , **تدفقات الاستثمار الاجنبي و اثارها في اقتصاديات الاقطار النامية** , محلية تنمية الرافدين , المجلد 27 , العدد 78, جامعة الموصل , 2005.
- ساهرة حسين الثعلبي , **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة 1989-2013** , مركز دراسات البصرة والخليج العربي , جامعة البصرة , العراق , 2015.
- روبرت بولدوين : **التنمية الاقتصادية – نظريتها ,- تاريخها – سياستها** , ترجمة يوسف الصائغ , مكتبة لبنان , بيروت 1965.
- زودة , عمار , 2008 , الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا , المعهد العربي للتخطيط السنة الثالثة , الكويت .
- عبد الوهاب واخرون الموسوي , **الاستثمار الاجنبي المباشر في محافظات الفرات الاوسط**, المجلة العراقية للعلوم الادارية – جامعة كربلاء , مجلد 6 , العدد22 , 2022.
- عبد الخالق دبي الجبوري , **اثر البيئة الاستثمارية الاجنبي المباشر – العراق انموذجاً للمدة(2003- 2013)** , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , مجلد 18, العدد2, 2016 .
- عيسى محمد الغزالي : **الاستثمار الاجنبي المباشر – تعاريف وقضايا**- سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية , العدد 3, السنة الثالثة , 2004.
- كريم عبيس حسان العزاوي : **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي (الاهمية والفرص المتاحة)** مجلة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية , جامعة بابل , العراق , 2008.
- كريم الحسناوي : **مبادئ علم الاقتصاد"** ، الطبعة الثانية ، توزيع المكتبة القانونية ، بغداد, 2007.
- محمد سلمان جاسم, **العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الو اقع والطموح)** , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد ,2017.
- محمد سلمان جاسم : **العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الو اقع والطموح) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية** , جامعة بغداد , العراق , 2017.
- محمد بن ابي بكر الرازي ، **مختار الصحاح** ،دار الرسالة ،الكويت ،1983.
- محمد حسن اسماعيل , **دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تنمية الاقتصاد السوداني** , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , الدراسات التجارية , السودان , 2015 .